

اقتصاد

التأمين الصحي في سورية ٧ مليارات ل. س

٣٠٪ للمشافي بـ ٢,٢ مليار ل.س

٨٢٪ من المؤمن عليهم صحياً من موظفي الدولة

محمد راكان مصطفى

بلغ عدد المؤمن تأميناً صحياً لعام ٢٠١٥ في سورية (٧٥٤٩٩٣) مؤمناً، بحسب دراسة صادرة عن هيئة الإشراف على التأمين لواقع شركات الخدمات الطبية، يتوزعون على سبع شركات إدارة نفقات طبية، مهتمها إدارة محافظة التأمين الصحي لشركات التأمين، يبلغ إجمالي رأس مالها ٥٢٥ مليون ليرة سورية. وبيّنت الدراسة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن إجمالي عدد المطالبات لعام ٢٠١٥ بلغ نحو ٤,٥ ملايين مطالبة، بمعدل وسطي (٦) مطالبات لكل مؤمن، وذلك بحسب البيانات المرسلة من شركات الإدارة، حيث بلغ إجمالي مبالغ المطالبات ٧,٢٩٩ مليارات ليرة سورية لمطالبات خارج وداخل المشفى توزعت ٢,٢٢٠ مليار ليرة سورية لعلاج داخل المشفى بنسبة ٣٠٪، ٥,٠٧٨ مليارات ليرة سورية لعلاج خارج المشفى بنسبة ٧٠٪، توزعت على شركات إدارة الخدمات الطبية، شركة غلوب ميد بنسبة ٤٤٪ داخل المشفى، ٥٦٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت نسبتها ٣٨٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ٢١٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى.

وشركة الخدمات المميزة بنسبة ٢٥٪ داخل المشفى، ٧٥٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت نسبتها ١٦٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ٢٢٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى، أما شركة ميدكسا فبلغت نسبتها ٢٦٪ داخل المشفى، ٧٤٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت نسبتها ١٣٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ١٧٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى، وشركة إيميا نسبتها ٣٢٪ داخل المشفى، ٦٨٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت ١١٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ١١٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى.

على حين بلغت نسبة شركة كيركارد ٢٣٪ داخل المشفى، ٧٧٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت ١٣٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ١٩٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى،



وشركة ميدسير بلغت نسبتها ٢٢٪ داخل المشفى، ٧٨٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت ٦٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ١٠٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى. وبلغت نسبة شركة الرعاية الطبية ٨١٪ داخل المشفى و ١٩٪ خارج المشفى من قيمة مطالبات الشركة الخاصة بها، وبلغت ١٪ من إجمالي المطالبات داخل المشفى و ١٠٪ من إجمالي المطالبات خارج المشفى. وبيّن التقرير أن المؤمنین موزعون على القطاع الإداري واقتصادي والخاص، حيث بلغ عدد المؤمنین في القطاع الإداري وهم العاملون في الدولة ٦٢,٨١٧ مؤمناً (تم تأمينهم صحياً عن طريق المؤسسة السورية للتأمين) ما يشكل نسبة ٨٢,٢٣ بالمئة من إجمالي القطاعات، كما بلغ عدد المؤمنین في القطاع الاقتصادي وهم العاملون في القطاع الاقتصادي الخاص ٤٩٧٨٢ مؤمناً يتوزعون على الشركات بنسبة ٦,٥٩ بالمئة، على حين بلغ عدد المؤمنین في القطاع الخاص وهم العقود الفردية والعائلات ٨٤٣٤٤ مؤمناً بنسبة ١١,١٧ بالمئة، يتوزعون بجميع قطاعاتهم على شركات إدارة الخدمات الطبية، ومن النسب المذكورة أعلاه يتبين أن نسبة القطاع الإداري هي النسبة الكبرى ما يعتبر دليلاً على عدم إيلاء الشركات الخاصة الاهتمام اللازم للتأمين الصحي، على الرغم من أهميته كقطاع تأميني خدمي، إضافة إلى أنه الفرع الوحيد الذي تؤمن تغطياته في الأماكن والدول كافة، ويشمل الشرائح العمرية كافة. كما استعرضت الدراسة لتوزيع الذكور والإناث لدى شركات إدارة النفقات الطبية على القطاعات الثلاثة (إداري، اقتصادي، خاص) حيث بلغت نسبة الإناث في القطاعات الثلاثة ٥٠,٣٢٪ ونسبة الذكور ٤٩,٦٨٪. وفي تفاصيل توزيع الإناث والذكور في القطاعات الثلاثة، بلغ عدد المؤمنین في القطاع الإداري (٦٢,٨١٧) مؤمن من الذكور (٣٢٨٩٣) بنسبة ٤٧,٤٦٪ وعدد الإناث (٣٣٩١٤) بنسبة ٥٢,٥٤٪، أما في القطاع الاقتصادي فبلغ عدد المؤمنین في القطاع (٤٩٧٨٢) مؤمناً وعدد المؤمنین في القطاع الإداري (٦٢,٨١٧) مؤمناً بنسبة ٦٦,٠٩٪ وعدد الإناث (١٨٨٣٣) مؤمناً بنسبة ٣٣,٩١٪. وفي القطاع الخاص بلغ عدد المؤمنین في القطاع (٧٢٤٩٢) مؤمناً وعدد الذكور (٤٨٩١٧) مؤمناً بنسبة ٥٨٪ وعدد الإناث (٢٣٥٧٥) مؤمناً بنسبة ٤٢٪.

وبيّنت الدراسة أن شركات إدارة النفقات الطبية غطت المؤمنین جغرافياً في ١٤ محافظة سورية، كما تم عرض توزيع المؤمنین للقطاعات الثلاثة على محافظات القطر، فكان نسبة محافظة دمشق ٢٧,٧٥٪ من إجمالي القطاعات، وريف دمشق ٤,٤٧٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة إدلب نسبتها ٤,٥٢٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة اللاذقية نسبتها ١٠,٨٠٪ من إجمالي القطاعات أما محافظة القنيطرة نسبتها ١,٣٥٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة حمص، ومحافظة الحسكة نسبتها ٤,٥٠٪، ومحافظة حلب نسبتها ٨,٦٢٪ من إجمالي القطاعات، على حين إن محافظة الرقة نسبتها ٢,٤٢٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة دير الزور نسبتها ١٠,٥٥٪ من إجمالي القطاعات ومحافظة السويداء نسبتها ٣,٢٤٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة درعا نسبتها ٣,٣٠٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة طرطوس نسبتها ٩,٤٣٪ من إجمالي القطاعات، ومحافظة حماة نسبتها ٧,٠٨٪ من إجمالي القطاعات.

من جديد... وزير الصناعة «العائد» يحدد واقع الشركات !!

من أصل ١٠٦ شركات ٥٤ شركة متوقفة عن الإنتاج



نقص في تأمين المادة الأولية مثل القطن- الشوندر السكري -الغاز لشركة الأسمدة- المواد الغذائية.. إلخ الأمر الذي أخذته الوزارة الجديدة بالحسبان ضمن رؤيتها مؤكدة أنه سيتم التنسيق مع الوزارات المعنية لإيجاد حلول بديلة لتأمين حوامل الطاقة والمواد الأولية كما ستتم دراسة واقع كل شركة من هذه الشركات على حدة من خلال المؤسسات التابعة وتقييم الأوضاع بشكل أدق وأوسع ليصار إلى إيجاد حلول عملية واقتصادية مناسبة لواقع كل شركة. أما الشركات العاملة بشكل جزئي في المؤسسات الصناعية والبالغ عددها نحو ١٠ شركات كونها تقع في مناطق ساخنة أمنياً فقد أخذت الرؤية أنه من غير الممكن حالياً تحسين الوضع الإنتاجي فيها إلا بعد تحسين الوضع الأمني المجاور لها. وحول الشركات الصناعية الخاصة بينت الرؤية أنه سيتم عقد اجتماعات مع غرف الصناعة للوقوف على الواقع الفعلي لجميع شركات القطاع الخاص وبيان الصعوبات التي تعاني منها، ليصار إلى دراستها وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

الوطن

بين وزير الصناعة المهندس أحمد الحمو العائد إلى الوزارة بعد أن شغل مقاليد مهامها منذ سنوات والعارف ببعض جزئيات ومشكلات العمل وما تعانيه المؤسسات والشركات الصناعية أعداد الشركات المتوقفة والمدمرة والخارجة عن الخدمة.. ولاشك أن رجوعه للوزارة مأمول منه أن يعطي حلا لبعض العقبات والمشكلات العالقة التي أصابت شركاتها بالشلل والتراجع في الإنتاج سواء أكان في القطاع العام أم الخاص وانطلاقه بالرؤية مبدئياً ركز الوزير على المشاريع التي يهدف النهوض بها لانطلاق العملية الإنتاجية وهي مشاريع سيتم التركيز عليها خلال المرحلة القادمة مثل شركة حديد حماة -شركة الزجاج وإسليم خط إنتاج الفلوت إضافة إلى متابعة العمل في الشركة السورية الأوكرانية لإنتاج اللواقط الكهروضوئية «سولاريك» وشركة سنسير لإنتاج أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية كما سيتم وحسب الرؤية دراسة الصعوبات والمعوقات لكل

١٥٠٠ عامل في الدواجن مهددون بفقدان وظائفهم
معلومات حول إعادة الحكومة النظر
بطلب الدواجن لقرض بقيمة مليارين

عبدالهادي شباط

متابعة لما نشرته «الوطن» في وقت سابق حول عدم موافقة رئاسة مجلس الوزراء على طلب مؤسسة الدواجن بالحصول على قرض من المصرف الزراعي لترميم العجز المالي الحاصل لديها بسبب الخسارات التي تعانها المؤسسة يومياً من الارتفاعات السريعة المستمرة لاستلزمات الإنتاج وتفيد المؤسسة بطرح منتجاتها وفق النشرات التسعيرية التي تصدر عن وزارة التجارة الخارجية وحماية المستهلك.

علمت «الوطن» أن رئاسة مجلس الوزراء أعادت النظر بهذا القرار وطلبت من مؤسسة الدواجن رفع مذكرة جديدة تشرح فيها واقع المؤسسة ومطالباتها لتستطع الاستمرار بعملها وتحقيق دورها في تأمين وتوفير مادتي الفروج والبيض وتحقيق الاستقرار السري لهاتين المادتين وعدم تركها رهينة القطاع الخاص والسوق السوداء.

حيث كشفت المذكرة التي قدمتها المؤسسة لرئاسة الحكومة عن طريق وزارة الزراعة وحصلت الوطن على نسخة منها أن أهم مقترح تسعى من أجله المؤسسة حالياً هو ما كانت شرته الوطن حول الموافقة على منحها قرضاً من المصرف الزراعي التعاقبي بقيمة ٢ مليار ليرة وهو بعد ١٢٠ يوماً من استلامها وحسب الاتفاق الذي سيتم بين إدارة المؤسسة والمصرف الزراعي، حيث تعاني المؤسسة في ضوء الأسعار الراهنة لمستلزمات الإنتاج والانخفاض الحاد في قيم المخازين العلفية غير قادرة على الاستمرار بالعملية الإنتاجية وتأمين الاحتياجات المطلوبة منها.

كما تظهر الأرقام التي صدرتها المذكرة أن الفروقات السعرية والارتفاعات التي سجلتها قيم المواد العلفية المستهلكة بين العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تجاوزت مليار ليرة، بينما ارتفعت قيمة طن العلف الجاهز بمعدل ٤٩٪ في العام الماضي على حين وصلت نسبة الزيادة السعرية خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع

العام ٢٠١٤ نحو ١٠٦٪ وأن قيمة طن علف البياض الجاهز حالياً يتجاوز ١٧٥ ألف ليرة.

وفي حديث المؤسسة بمذكرتها عن مستلزمات الإنتاج الأساسية لديها أوضحت أن حاجة المؤسسة السنوية من الأعلاف تقدر بـ ٢٥ ألف طن من مادة الذرة الصفراء و ١٠ آلاف طن من مادة كسبة فول الصويا و ١٧٥٠ طناً إضافات ومركزات علفية وهي مواد مستوردة بالكامل من القطاع الخاص وتشكل نحو ٧٠-٧٥٪ من التكلفة الإجمالية لوحدة المنتج.

بينما قدرت المؤسسة حاجتها من مادة المازوت وفق المذكرة نفسها بنحو ٣,٢ ملايين لتر سنوياً إضافة إلى حاجة المؤسسة لنحو ٢٠٠ ألف صوص أمات سنوياً حيث يتم تأمينها من شركات أوروبية وعالمية متخصصة في مجال تأصيل العروق ذات الإنتاجية العالية، كما تم تقدير حاجة المؤسسة من الأدوية واللقاحات والمستحضرات البيطرية بنحو ١٠٠ مليون ليرة سورية سنوياً. وعن واقع المؤسسة التسويقي أظهرت المذكرة أن حجم مبيعات المؤسسة من مختلف منتجات الدواجن كبيض المائدة ولحم الفروج وبيضان والزيتية بلغت حتى نهاية حزيران الماضي ٢,٥ مليار ليرة حيث بلغ بيع وتسويق منتجات المؤسسة عبر عقود سنوية مع العديد من جهات الدولة كما يتم البيع المباشر للمواطن والقطاع الخاص من خلال صالات ومناقد البيع التابعة للمؤسسة في مختلف المحافظات.

وبالانتقال إلى الصعوبات التي تعانيها المؤسسة فقد تدهورت حول الارتفاعات المستمرة والحادة لأسعار المادة العلفية ومستلزمات الإنتاج الأخرى الأمر الذي أسهم في زيادة كلفة وحدة المنتج، وخاصة أن ذلك لم يترافق مع ارتفاعات موازية في أسعار منتجات المؤسسة، وهو ما حمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة وتآكلاً شبه يومي متواصل في رأسمالها العامل، وعدم تلبية حاجتها العلفية اليومية الذي قد يتسبب بتوقف عملية الإنتاج في المؤسسة وخروج نحو ١٥٠٠ عامل من الخدمة.

الزراعة «ما لها وما عليها»

في اجتماع الحكومة

والفلاحين

الوطن

بحثت الحكومة الملامح الأولية لرؤيتها المستقبلية حول تطوير ودعم القطاع الزراعي استعداداً لمناقشتها في جلستها الأسبوعية غداً، باعتبار هذا القطاع أولوية نظراً للمزايا التي يملكها خاصة في ظل التحديات التي يتعرض لها بفعل الحرب المفروضة على البلاد إضافة إلى دوره الرئيسي في أمن الوطن والمواطن وفي دعم العملية التنموية.

وتناول الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس مع الاتحاد العام للفلاحين الواقع الزراعي - ما له وما عليه - وعكاسه على حياة المواطن والفلاح الذي يجب أن ينتفع أولاً من «العمل الزراعي» ويكون مرآة لسياسات الدولة تجاه هذا القطاع، وفق خطة مستوحاة من واقع الأزمة والتحديات التي فرضتها.

كما ناقش الحضور آليات الدعم الزراعي وإيصاله بالطرق الصحيحة لزيادة الإنتاج ورفع نسب التصدير بما يساهم بزيادة الوارد من القطع الأجنبي، ومشكلة الديون الزراعية، وواقع قطاع الدواجن والمشاكل التي يعاني منها واقتراحات لمعالجتها وطرق تأمين الأعلاف التي تشكل ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج، إضافة إلى طروحات المعنيين لتشجيع الزراعة المنزلية، وإمكانية إقامة معمل لصناعة دبس التفاح في السويداء، ودور الفلاحين

بوضع خطة للمحافظة على المنتجات الزراعية المحلية ومعالجة المشكلات التي تواجه الثروة الحيوانية وآليات تطوير إنتاج هذه الثروة. وتم تقديم مقترحات وآراء قابلة للتطبيق بموضوع البحث العلمي الزراعي لكونه عاملاً رئيسياً في تحقيق النهضة الزراعية وحلّوا لتحسين تسويق المحاصيل وحاصل القمح والشعير وإقامة معامل للعصائر وتصنيع الفلين والعبوات البلاستيكية وتسهيل إجراءات تراخيص الفلاحين ومحاولة تحويل خطوط الري المكشوفة إلى مطمورة وتعميم أساليب الري الحديثة لتوفير الماء والجهد، والتوجه نحو الطاقة البديلة (الرياح والشمس) وتوظيفها في خدمة القطاع الزراعي.

وعرض رؤساء الاتحادات الفلاحية في المحافظات وأعضاء المكاتب التنفيذية القضايا الشاكلة كل محافظة مع الحلول لمعالجتها وأهمية التركيز على زراعة القمح في الخطة الزراعية وتأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المحدد ولاسيما الأعلاف من خلال دعم المؤسسة العامة للأعلاف وتحسين هيكلية وإمكانية إنشاء مركز وطني لتسويق الزراعي لمتابعة الأسواق وحاجتها من الإنتاج والمتوفر منه، ودعم المرأة الريفية ولاسيما من فقدت معيها من زوجات الشهداء والجرحي بتوفير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها، وحماية ورعاية المربين الصغار الذين يمثلون ٧٠٪ من قطاع الدواجن، وإمكانية إنشاء أسواق شعبية لعرض المنتجات المحلية، ووضع تسعيرات مجزية لحاصل الفلاحين، ودعم زراعة التبغ.

وقدم الاتحاد العام للفلاحين رؤيته للتعاون والتنسيق مع الحكومة والاتحادات المهنية وميثاق المجتمع المدني كتحريك واحد لتحسين الإنتاج وزيادته وتوفير متطلبات السوق والمنشآت الصناعية ضمن قديماً في سورية، من كان منهم عليه قروض أو مطالبات ضريبية أو أي التزامات أخرى، فمن الواجب عليه حلها تحت سقف القانون الرسمي الحقيقي بهذا الأمر من خلال

الموقع لـ «الوطن»: معامل سورية تنتج ١٠ ملايين قطعة ملابس شهرياً في مصر

علي محمود سليمان

بلغ إنتاج مصانع الألبسة السورية في مصر نحو ١٠ ملايين قطعة شهرياً، مع استمرار انفراد المستثمر السوري بصادرة المستثمرين في مصر منذ العام ٢٠١٣، وفي هذا السياق بين رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين بـ بصر خلدون الموقع في حديث خاص لـ «الوطن» أن الصناعات النسيجية هي الصناعة السورية الأبرز التي أنشأها السوريون في مصر، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والتحويلية والمفروشات والأحذية، كما يعمل السوريون في الصناعات الخدمية (مطاعم -حويات- بقاليات- سنديوش- شربات شحن ومكاتب سفريات) وتجارياً في استيراد المواد الأولية لزوم المصانع السورية، كما يوجد عدد من الأطباء والمحامين السوريين الممارسين لأنشطتهم.

صدارة الاستثمارات في مصر

وحول عدد المصانع السورية في مصر ومجالات عملها أوضح الموقع بعدم وجود إحصائية لعهد المصانع السورية بـ بصر حسبما أفادت هيئة الاستثمار المصرية، ولكن عددها ليس بقليل كونها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يزيد رأس مال أغلبها عن ٢٠٠-٣٠٠ ألف دولار، وما يميزها هو انتشار ظاهرة المشاركة برأس مال المصنع الواحد من قبل عدة رجال أعمال سوريين، فكلما زاد عددهم كبر الرأس مال المطلوب، وفيما يتعلق

السوريين عموماً في مصر من خلال مصادقية عمله في نقل هموم السوريين والاهتمام بشؤونهم ونقلها إلى الجهات المعنية ومتابعتها بكل مسؤولية والتزام. يضاف إلى ذلك وجود ميزة مهمة جداً بأن التجمع يضم أيضاً رجال الأعمال السوريين المغتربين في مصر، ليشكلوا مع السوريين القادمين بعد الأزمة لحمة وتواصل عززان المواطنة السورية والالتزام إلى الوطن، وقد كان هؤلاء المغتربين دوراً مهماً في النصح والإرشاد والدعم لأبناء بلدهم عندما بدأوا بإنشاء مصانعهم وأعمالهم الأخرى.

الاهتمام رسمي مجال

وحول اللقاء مع رئيس الحكومة السابق الدكتور وائل الحلقي والوزراء السابقين خلال الزيارة الأولى لوفد تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر أشار الموقع إلى أن الزيارة كانت بهدف الأول كسر حاجز الجليد والوهم والخوف ورهبة العودة، أما الهدف الثاني فكان لعرض العناصر المحفزة والضرورية لإعادة توطئ الصناعة السورية، ولكن للأسف فإن السادة الوزراء الذين عينين قبلناهم (مستفتين رئيس الوزراء) كانت أجوبتهم وطروحاتهم ومواقفهم، أقرب إلى الجحامات وقناعاتهم أبعد من الرغبة الحقيقية بضرورة قيام حوار جدي ببناء، فتجذع الهدف الأول من الزيارة وفشل الهدف الثاني منها. ومن المؤسف أنه حتى اليوم لا نجد الاهتمام الرسمي الحقيقي بهذا الأمر من خلال

ولفت رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين إلى أن المصانع السورية تتركز في القاهرة في مناطق ٦ أكتوبر والعبور والعاشم من رمضان، والفني والإداري، ويتم الاعتماد أكثر اليوم على العمالة المصرية العادية.

وأفاد الموقع بأن أهمية الصناعة السورية في مصر تأتي نتيجة قيامها في ظل الفوضى والأزمة القائمة في عموم المنطقه والقلق العالمي، الذي يحصله لا يشكل المناخ المناسب لقدم الاستثمارات الأجنبية والعربية الأخرى إلى مصر، ليغرد المستثمر السوري بصادرة المستثمرين في مصر منذ عام ٢٠١٣، أيضاً في طبيعة الصناعات السورية التي تحقق القيمة المضافة للاقتصاد والمجتمع المصري من خلال اعتمادها الأكبر على اليد العاملة والخبرة والمهنية والصناعات الممتدة، ما يجعلها تسهم في دعم احتياجات السوق المحلية وعملية التنمية الاجتماعية، مشيراً إلى أن الأهمية الأكبر للصناعات السورية بـ بصر كونها تعمل في المساحة الأضعف في الاقتصاد والصناعة المصرية وهي الصناعات النسيجية والملابس والتي عانت ابتعاداً عنها من الصناعيين المصريين، ما وصل بالصناعة السورية إلى إنتاج ١٠ ملايين قطعة ملابس شهرياً، وهو يندرج في سياق أن ورشة لا يزيد رأس مالها عن ٤٠ ألف دولار قادرة على إنتاج ٢٠٠٠ قطعة من الملابس الداخلية يومياً، في بلد ذي سوق استهلاكي كبير، فمثلاً، لقد استوردت مصر السنة الماضية ما يقرب من ١٨٥ مليون زوج من الأحذية النسيجية فقط.

وأكد الموقع أن لتجمع رجال الأعمال السوريين في مصر دور اجتماعي مهم من خلال تشكيل لجنته الأولى «المنتدى الخيري» ويمول من المساعدات المالية لرجال الأعمال السوريين وتحويل مساعدات عينية توزع على العائلات السورية الأكثر احتياجاً، والثانية «الجنة تضامن» التي تتسلم ما يرد لها من منتجات المصانع السورية بـ بصر وتوزعها مجاناً على هذه العائلات.

وهنا يوضح الموقع بأن التجمع لا يدعي بأنه يمثل جميع رجال الأعمال السوريين بـ بصر ولكنه يعتبر الأهم على الساحة الاقتصادية المصرية، وهو التجمع الوحيد خارج سورية لرجال الأعمال السوريين الذين غادروا سورية لأسباب قسرية بسبب ظروف الأزمة، وبالتالي فإن التجمع لا يعتقد العديدة الكبيرة، ولكن لديه النخبة ممن يمثلون جميع نشاطات رجال الأعمال السوريين بـ بصر من صناعيين وتجار، مكتسباً موقعه والثقة لدى مجتمع الأعمال المصري والجهات الاستثمارية ولدى مجتمع